محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الخامسة عشرة
لمساهمي الشركة السعودية للكهرباء المنعقد
يوم الاثنين ١٤٣٧/٠٧/١٨هـ، الموافق ٢٠١٦/٠٤/٢٥م

أولاً: بناءً على دعوة مجلس الإدارة الموجهة لمساهمي الشركة السعودية للكهرباء لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية الخامسة عشرة، المنشورة بالصحف اليومية:

- الجزيرة؛ العدد رقم ١٥٨٦١ بتاريخ ١٤٣٧/٠٥/٢٢هـ، الموافق ٢٠١٦/٠٣/٠٢م.
- مكة؛ العدد رقم ٧٨٠ بتاريخ ١٤٣٧/٠٥/٢٢هـ، الموافق ٢٠١٦/٠٣/٠٢م.
- الوطن؛ العدد رقم ٥٦٣٣ بتاريخ ١٤٣٧/٠٥/٢٢هـ، الموافق ٢٠١٦/٠٣/٠٢م.

انعقد الاجتماع بقاعة اجتماعات الشركة بمدينة الرياض في تمام الساعة السابعة من مساء يوم الاثنين ١٤٣٧/٠٧/١٨هـ، الموافق ٢٠١٦/٠٤/٢٥م، وقد رأس الاجتماع الدكتور/ صالح بن حسين العواجي رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للكهرباء، وبحضور أعضاء المجلس التالية أسماؤهم:-

- الأستاذ/ سليمان بن عبدالله القاضي
- الأستاذ/ صالح بن سعد المهنا
- المهندس/ عصام بن علوان البيات
- الدكتور/ سعود بن محمد النمر
- المهندس/ عبدالحميد بن احمد العمير
- الاستاذ/ عبدالمجيد بن عبدالله المبارك

كما حضر الاجتماع الرئيس التنفيذي للشركة المهندس/ زياد بن محمد الشيحة، ومندوب هيئة السوق المالية الاستاذ/ حازم بن فالح الفالح، ومندوب وزارة التجارة والصناعة الأستاذ/ عبدالرحمن ابن عبدالله الحجاب، ومراجع حسابات الشركة (شركة إرنست ويونغ وشركاهم) ومثله كل من: الاستاذ/ راشد بن سعود الرشود، والاستاذ/ محمد بن عبدالرحمن خضير.

ثانياً: في بداية الاجتماع افتتح رئيس الجمعية الاجتماع ببسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، ورحب بالسادة الحضور، وأعلن عن اكتمال النصاب النظامي لصحة الاجتماع، حيث بلغ عدد الأسهم الحاضرة للاجتماع (أصالة ووكالة) (٣،٤٤٥،٧٩٤،٩٤٤) سهماً تمثل (٣،٤٤٥،٧٩٤،٩٤٤) صوتاً، وبنسبة (٨٢,٧٠%) من مجموع أسهم الشركة المُصدرة الممثلة لرأس المال البالغة

(٤،١٦٦،٥٩٣،٨١٥) سهماً، وبذلك يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحاً طبقاً للمادة (٩٢) من نظام الشركات، والمادة (٣١) من النظام الأساسي للشركة.

ثالثاً: القى رئيس الجمعية كلمته للسادة الحضور مرحباً بجميع الحضور من المساهمين، وممثلي الوزارات والهيئات، ومراجع حسابات الشركة. كما استعرض إنجازات الشركة عن السنة المالية المنتهية لعام ٢٠١٥م، وجهودها المتواصلة لتعزيز مركزها المالي، وتحقيق تطلعات المساهمين، وتنمية حقوقهم بتنفيذ العديد من المشاريع في مجالات التوليد والنقل وتوزيع الكهرباء، كما وضح جهود الشركة في تعزيز بيئة العمل المناسبة التي تساعد على تحفيز الموظفين، وتحسين ورفع كفاءتهم.

رابعاً: طلب رئيس الجمعية من المساهمين ترشيح سكرتير للجمعية، وأعضاء لجنة فرز الأصوات. وقد تم ترشيح الأستاذ/ جمعان بن علي الزهراني سكرتيراً للجمعية، كما تم ترشيح أعضاء لجنة فرز الأصوات من المساهمين حيث تم اختيار كل من: الأستاذ/ أحمد بن علي السبيعي، والأستاذ/ سلطان بن يوسف النابلسي.

خامساً: استعرض رئيس الجمعية جدول الأعمال المعروض على المساهمين، وبدأ تنفيذه على النحو التالي:

١- قراءة تقرير مجلس الإدارة للجمعية العامة العادية الخامسة عشرة، وذلك عن أداء وأنشطة الشركة عن السنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م من قبل سكرتير الجمعية:

بناء على رغبة المساهمين الحاضرين لهذا الاجتماع لم يتم قراءة التقرير نظراً لاطلاعهم عليه في الصحف المحلية ونشره على موقع الشركة وموقع شركة السوق المالية السعودية (تداول)، وتم توزيعه على جميع المساهمين قبل الاجتماع، وإعطائهم وقت أطول للمناقشة وتوجيه الأسئلة.

٢- قراءة تقرير مراجع حسابات الشركة:

قام مراجع حسابات الشركة (شركة إرنست ويونغ وشركاهم) بقراءة تقريره عن القوائم المالية للشركة السعودية للكهرباء عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م.

٣- أعلن رئيس الجمعية فتح المجال للمساهمين للمناقشة وتوجيه الأسئلة في إطار جدول أعمال الجمعية، والتي تناوب على الإجابة عليها كل من رئيس الجمعية الدكتور حسين بن صالح العواجي، ونائب رئيس تنفيذي كبير المسؤولين الماليين الأستاذ فهد بن حسين السديري، وقد جاءت اسئلة المساهمين على النحو التالي:

بدأ أحد المساهمين الأسئلة بالسؤال التالي: أكبر بند في القوائم المالية لعام ٢٠١٥م هو بند القروض الحكومية بمبلغ ٤٠ مليار ريال، وهناك إشارة في الايضاح ١٩ لاتفاقيات عدة بتواريخ مختلفة إلا أن

هناك إشارة لما يسمى القيمة الحالية والخصم من القيمة الحالية، فهل استفادت الشركة من القيمة الحالية والمعجلة أم هي إيرادات ونفقات في المستقبل؟ نأمل توضيح هذا الايضاح.

طلب رئيس الجمعية من نائب رئيس تنفيذي وكبير المسؤولين الماليين بالشركة الاجابة عن هذا السؤال، وكانت اجابته على النحو التالي: القيمة الحالية هي القيمة العادلة للقروض الحسنة وهي تقييم محاسبي يتم اتخاذه وفق المعايير المحاسبية، حيث يتم اثبات ما تم استلامه من إجمالي القروض الحكومية بنهاية الفترة المالية مخصوماً بالقيمة الحالية، وهذا الاجراء المحاسبي متفق معه المحاسب الخارجي.

ثم علق المساهم على الجواب بقوله: هل أُثبتت الفوائد علينا كذمة مستقبلاً؟

وكان جواب الأستاذ السديري: القروض الحكومية ليس لها فوائد لذلك وضعت له هذه المعالجة حتى يحتسب بالقيمة العادلة.

ثم قال المساهم : في التفصيل اثبت رقم أكبر من الرقم الذي استلمته الشركة فعلاً، فهل هذه نظريات مالية أم ماذا؟

ورد الأستاذ فهد السديري على السؤال بقوله: هذا تجميع ليس للقروض الحكومية فقط، فيدخل فيه التزامات حكومية طويلة الأجل من تحويل مديونيات من وزارة المالية من جراء استهلاك الوقود، وذلك ينعكس على القروض ويضخم المبلغ، لكن المبالغ التي استلمت اقل بكثير من المائة مليار التي أدرجت في المركز المالي.

ثم وجه المساهم سؤاله التالي لرئيس الجمعية: ذكرت في ثنايا كلمتك أن هناك تحديات في المستقبل حول تمويل الموازنات الرأسمالية ومشاريع الشركة، وفي الحقيقة نجد أن الالتزامات طويلة وقصيرة الأجل للشركة تزداد سنوياً، ولكن للأسف انخفض صافي الربح لعام ٢٠١٥م عن العام السابق بأكثر من ٥٠%، ونشعر بقلق من المستقبل خاصة وأن الفوائد الآن في ارتفاع وكذلك بدء برامج التحول والحزم المالي، ونخشى ان يعصف ذلك بشركتنا وأن يتم تحويل تلك الديون في المستقبل إلى أسهم مما يعني أننا كأهالي سنتلاشى أو تذهب مدخراتنا. فنأمل أن نعرف ماهي رؤيتكم للمستقبل.

وكان رد رئيس الجمعية على النحو التالي: ما يراودكم من قلق يراودنا ايضاً، وهذا همّ مشترك، والشركة كما تعلمون أُعطيت امتياز تقديم الخدمة الكهربائية، وكُلفت بإيصال الخدمة لكافة المشتركين في كافة مناطق المملكة، وهذا واجب ليس بالسهل. إلى جانب ذلك فإن معدلات النمو في الطلب على الكهرباء في المملكة لا تزال في مستويات عالية وقد تكون هي الأعلى على مستوى العالم. فنسبة الزيادة في الحمل الأقصى خلال العام الماضي على سبيل المثال بلغت ١٠% ، وهذا يستوجب إضافة

قدرات توليد جديدة ما بين ٥٠٠٠ ميجاوات إلى ٦٠٠٠ ميجاوات سنوياً، وما يندرج تحتها من خطوط لنقل الطاقة وشبكات التوزيع والخدمات الأخرى.

وكما اطلعتم اليوم أن ميزانية الشركة الرأسمالية والتشغيلية للعام ٢٠١٦ بلغت حوالي ٨١ مليار ريال، ودخل الشركة قطعاً لا يفي في ظل التعريفة الحالية بذلك. والوضع المالي الذي نعيشه منذ إنشاء الشركة إلى اليوم لا يمكن أن يستقيم أو يستديم ما لم يعالج. وهناك ادراك جاد الآن بأهمية معالجته وهذا ما نتطلع أن يحسم قريباً إن شاء الله، وليس بالضرورة عن طريق رفع التعريفة، ولكن هناك آليات مطروحة لمعالجته بما يمكن الشركة من العمل عل أسس سليمة مالياً. ويفي بتطلعاتكم.

وعلق الأستاذ فهد السديري على انخفاض صافي الأرباح بنسبة ٥٠% ؛ بأن النتائج المالية لم تكن سيئة لو تم استبعاد تأثير بنود مصاريف غير متكررة في صافي الربح خلال عام ٢٠١٥م و عام ٢٠١٤م لوجدنا أن ٢٠١٥م أفضل مالياً من ٢٠١٤م.

ثم طرح احد المساهمين السؤال التالي : الجميع يعلم أن هناك استنزاف كبير (أكثر من مليون برميل يومياً) يستهلك لصالح الشركة السعودية للكهرباء، فهل هناك نية جدية للاعتماد على الطاقة الشمسية أو الاستخدام النووي؟.

واجاب رئيس الجمعية على السؤال بقوله: هذا السؤال يتكرر سنوياً، ولا زلنا نكرر نفس الإجابة بأن الطاقة الشمسية هي من الموارد الواعدة الآن والمأمول إن شاء الله أن تساهم بفاعلية، والدولة لم تهمل هذا الجانب فمنذ أربعين سنة أنشأت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وكان موضوع استغلال الطاقة الشمسية من أوائل البرامج البحثية، لكن لعامل الجدوى الاقتصادية لم يتم التوسع فيها. وخلال السنوات الخمس الأخيرة حصل تحول كبير وتشجيع عالمي على التوسع في استغلال الطاقة المتجددة، حيث انخفضت الأسعار حتى أصبحت قريبة من المنافسة، ولكن لا تزال في ضوء أسعار الطاقة المحلية لدينا غير منافسة ومع ذلك فهناك برنامج طموح يُراجع من الجهات المسؤولة وربما يُقر قريباً إن شاء الله للتوسع في مشاريع الطاقة الشمسية وإن كانت تحتاج لتمويل ضخم، كما أن الشركة لم تهمل هذا الجانب ايضاً فلديها برنامج أقره مجلس الإدارة لإضافة ٣٠٠ ميجاوات تهدف من خلاله لكسب الخبرة وإعداد الكوادر البشرية وايضاً قياس تأثيره على أداء المنظومة الكهربائية في المملكة. فكما تعلمون فإن هناك تفاوت كبير بين أحمال الصيف والشتاء، وهذا قد يكون له تأثير غير إيجابي على استغلال مصادر الطاقة الشمسية، خاصة انها تحتاج لأدوات خاصة لتخزين الكهرباء المنتجة منها. ومن هذا المنطلق الشركة اقرت البرنامج لينفذ خلال السنوات الخمس القادمة وبدأت بـ ٥٠ ميجاوات للطاقة الشمسية الحرارية في محطة ضبا التي تم ترسيتها قبل فترة وجيزة بقدرة ٥٠٠

ميجاوات، وأيضاً ٥٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية الحرارية مرتبطة بمحطة توليد وعد الشمال التي تبلغ قدرتها حوالي ١٠٠٠ ميجاوات، وهذه مبادرات بدأت بها الشركة السعودية للكهرباء للتوسع في استغلال الطاقة الشمسية، ولكن كما اشرت سابقاً أن العامل الاقتصادي هو المؤثر الرئيسي فيها.

ولازلنا في واقع الأمر نعتمد على النفط والغاز ونحتاج إلى سياسة واضحة في استراتيجية الامداد بالوقود، ويتم الآن تداول هذا الموضوع في أروقة متخذي القرار ونتمنى أن يصدر سياسة واضحة للإمداد بالوقود تشمل كافة أنواع الوقود المتاحة في المملكة العربية السعودية بما فيها النفط والغاز والطاقة المتجددة بمختلف أنواعها سواءً كانت شمسية حرارية أو شمسية ضوئية أو طاقة رياح أو مصادر أخرى، وكذلك مراعاة المصادر الأخرى التي اثبتت كفاءتها مثل الطاقة الذرية أو حتى الفحم كمصدر من مصادر الطاقة، ولدينا خطة طويلة المدى سنراعي فيها جميع تلك المصادر ونرجو أن نوفق في استغلال افضل مزيج من مصادر الطاقة الأولية.

وطرح مساهم آخر السؤال التالي: سمعنا من معالي رئيس هيئة تنظيم الكهرباء والانتاج المزدوج أنه بنهاية عام ٢٠١٦م سيتم الانتهاء من تقسيم الشركة إلى شركات متخصصة بالتوليد وأخرى بالنقل والتوزيع، السؤال بالنسبة لأسهم المساهمين هل ستتوزع على الشركات المزمع تأسيسها أو ستكون في إحدى هذه الشركات؟ وما مدى تأثير هذا التقسيم على المساهمين ومدى قدرتها على توزيع الأرباح في السنوات القادمة؟

وأجاب رئيس المجلس على السؤال بقوله: فيما يتعلق بموضوع توزيع الشركة وهيكلتها فنه الآن أكثر من عشر سنوات وهو يتداول، والهدف من التجزئة هو التحول إلى سوق يعمل على أسس تجارية وفتح المنافسة للجميع، ولكن هذا لا يمكن تحقيقه بمجرد تنفيذ الهيكلة المقترحة ما لم توجد وتستكمل المتطلبات الأساسية لهذا التوجه، وهي معالجة الوضع المالي بالإضافة للمتطلبات الضرورية الأخرى مثل وجود منظم مستقل، فلن نتمكن من الوصول إلى الهدف الذي وضع قبل ١٥ سنة عندما أنشئت الشركة وهو تحرير السوق وفتح المجال للمنافسة في ظل الوضع المالي الحالي.

وفي حالة المضي قُدماً في الهيكلة بعد معالجة الوضع المالي فقطعاً لا يمكن أن يُغفل موضوع المساهمين من الأهالي ومن في حكمهم، فسيعالج إن شاء الله بطريقة مُرضية وعادلة، وليس لدي شخصياً تصور اين ستذهب الأسهم ولكن في تصوري ان الأسهم ستبقى موزعة على كافة القطاعات مالم يحصل أمر آخر.

وفيما يتعلق بموضوع استمرار توزيع الأرباح فكما تعلمون أنه جرت العادة منذ إنشاء الشركة إلى اليوم على توزيع أرباح بنسبة ٧% ، ولا يوجد حالياً مستجدات تستدعي تغيير هذه القيمة، ولكن لو

اتجهنا الى العمل على أسس تجارية وفتح المجال للمنافسة ففي ذلك الوقت ربما سيكون هناك تغير في هذه النسبة زيادةً أو نقصاً إذا كان العمل في قطاع الكهرباء يجري على أسس تجارية سليمة. ولكن هذا الوضع كما اشرت سابقاً مرهون بعدة متطلبات من أهمها معالجة الوضع المالي.

ثم علق المساهم قائلاً: نسمع دائماً من معالي المحافظ في كل عام عن تقسيم الشركة، ولكن لم يتم حتى الآن أي شيء بهذا الخصوص، فما سبب التأخير؟

وأجاب رئيس الجمعية بقوله: فعلاً تأخر هذا الموضوع، ولكن لم يتأخر إلا لمصلحة الشركة ولموثوقية تقديم الخدمة، لأنه بالوضع الراهن دون معالجة الوضع المالي فبقاء الشركة بهيكلها الحالي افضل بكثير من ان تقسم إلى كيانات، فتقسيمها إلى كيانات لن يخدم أي غرض للشركة بالوضع المالي الحالي سوى زيادة التكاليف الإدارية، فهيكل الشركة الحالي يعطيها ملاءة مالية افضل للاقتراض، وايضاً قوة في الأداء أكثر من لو جُزئت، ولكن إذا فُتح المجال للمنافسة بعد معالجة الوضع المالي والوفاء بالمتطلبات الأخرى فالتجزئة قد تكون إحدى الأدوات التي تساعد على مزيد من التنافس ورفع الكفاءة.

ثم طرح مندوب ديوان المراقبة العامة عدد من الأسئلة على النحو التالي:

سؤال: تبين من إيضاحات القوائم المالية الموحدة إيضاح رقم (٩-أ) استمرار تكبد هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي خسائر حيث بلغت حصة الشركة السعودية للكهرباء من خسائر عام ٢٠١٥ م حسب أخر قوائم مالية معتمدة من الهيئة مبلغ (٥٥،٩٦٦،٠٠٠) ريال بزيادة بنسبتها (٥%) عن العام السابق. ويؤكد الديوان على دراسة أسباب استمرار هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون في تكبد تلك الخسائر والإفادة عن الإجراءات التي تم اتخاذها لتلافيها مستقبلاً.

أجاب رئيس الجمعية على السؤال بقوله: خسائر هيئة الربط الكهربائي الخليجي لها علاقة وثيقة بإهلاكات الأصول، فهيئة الربط الكهربائي الخليجي أنشئت لغرض محدد وهو المشاركة في الاحتياط، وتتحمل الدول مصاريف التشغيل والصيانة للشبكة بعد التمويل الرأسمالي، لكن ليس هناك حساب للإهلاكات، والذي يظهر في السجلات هو يمثل اهلاكات الأصول.

وأريد أن أؤكد ايضاً على أن الهدف الرئيسي من الربط الكهربائي بالفعل متحقق، حيث أن الوفر الذي تحقق للدول الست العام الماضي كان بحدود ٤٠٠ مليون ريال ، وهذا مبلغ ضخم بالنسبة للمنافع، وهذا سيتكرر أو قريب منه سنوياً، وقد يزيد أو يقل حسب انتفاع كل دولة من الدعم في حالات الطوارئ، وايضاً المشاركة بالاحتياطي، ومن الجاري حاليا السعي ليستغل هذا الربط لتعزيز تبادل الطاقة وبالتالي سيقلص إن شاء الله من مصاريف التشغيل والصيانة التي تدفعها الدول، إضافة إلى

أن هناك جهود جادة الآن للحرص على تخفيض مصاريف التشغيل والصيانة، وفي الحقيقة الفوائد من الربط الكهربائي الخليجي كبيرة وجليلة.

سؤال: تبين من إيضاحات القوائم المالية الموحدة إيضاح رقم ١١ تضمن بند الأراضي مبلغ ٦٠،٠٠٠،٠٠٠ ريال يمثل التكلفة الدفترية لعدد من قطع الأراضي التي لم يتم نقل ملكيتها للشركة منذ انشائها. ويؤكد الديوان على ضرورة قيام الشركة بمتابعة الجهات ذات العلاقة للانتهاء من نقل ملكية الأراضي التي تخصها حيث مضى على هذا الأمر أكثر من عشر سنوات دون حل.

وكانت إجابة رئيس المجلس على النحو التالي: لدى الشركة الكثير من الأراضي معظمها انتقل من ملكية المؤسسة العامة للكهرباء في حينها إلى الشركة السعودية للكهرباء والإجراءات مستمرة لنقل هذه الأراضي إلى ملكية الشركة لكن نظراً لضخامة العدد وايضاً زحمة الأعمال في المحاكم فنلاحظ أن هناك تدرج في نقل الملكيات ، ونلاحظ انه تقلصت العام الماضي بنسبة عالية وصلت لـ ٣٠% والعمل مستمر على هذا الموضوع، ويجري تواصل دائم بين الشركة والمحاكم بهذا الشأن، ونرجو إن شاء الله تعالى أن لا تطول هذه العملية ، وهي في جانب المحاكم أكثر من كونها في جانب الشركة.

سؤال: لا تزال الشركة تعاني من عجز في السيولة منذ عدة أعوام حيث بلغ مجموع الموجودات المتداولة في ٢٠١٥/١٢/٣١م (٣٧،٨٨٧،٥٧٣،٠٠٠) ريال في حين بلغت مجموع المطلوبات المتداولة في ٢٠١٥/١٢/٣١م (٦٢،٦٩١،٥٣١،٠٠٠) ريال، وقد ظهر رأس المال العامل سالب بمبلغ (٢٤،٨٠٣،٩٥٨،٠٠٠) ريال وبمعدل تداول (٠،٦٠ :١) فيما كان في العام السابق (٠،٨٦ :١) بانخفاض نسبته (٣٠%) الأمر الذي يضعف قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. ويأمل الديوان إيضاح مرئياتكم عما ستتخذه الشركة من إجراءات لتحسين وضع السيولة للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

أجاب عن هذا السؤال نائب رئيس تنفيذي وكبير المسؤولين الماليين في الشركة بقوله: تود أن توضح الشركة ما يلي:

١- الاصول المتداولة تبلغ (٣٧،٨٨٧،٥٧٣,٠٠٠) ريال وباستبعاد بند المخزون منها والذي لا يمكن تحويلة الى سيولة سريعة يكون صافي الاصول المتداولة مبلغ (٣١،٣٩٢،٥٠٧,٠٠٠) ريال.

٢- المطلوبات المتداولة تبلغ(٦٢,٦٩١,٥٣١,٠٠٠) ريال وباستبعاد البنود التي لن يتم سدادها في الوقت الحالي ومؤجل سدادها لتمكين الشركة من القيام بدورها في تأمين الكهرباء وفق قرار مجلس الوزراء الموقر رقم٢٢٧ بتاريخ ١٤٢٧/٩/٩هـ وهي متعلقة بمستحقات الوقود لأرامكو

السعودية وللمؤسسة العامة للتحلية عن قيمة الطاقة المشتراة ورسوم البلديات وإجمالي هذه الالتزامات تبلغ (٣١,٩٠٧,٦٩٥,٠٠٠) ريال بالإضافة الى مبلغ (١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال مازالت تحت التسوية بين الشركة والدولة تتعلق بحسابات ما قبل عملية الدمج، ولذلك فإن المطلوبات المتداولة تبلغ (٢٩,٥٨٣,٨٣٦,٠٠٠) ريال.

وحيث أن هذه الالتزامات مؤجلة بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر فإنه باستثناء هذه الالتزامات واستثناء قيمه المخزون من الاصول المتداولة تصل نسبة التداول إلى (١:١,٠٦) وبذلك تستطيع الشركة الوفاء بجميع التزاماتها قصيرة الآجل دون التأثير على العمليات التشغيلية.

سادساً: قدم الأستاذ/ صالح بن سعد المهنا عضو مجلس الإدارة، رئيس لجنة المراجعة توصيات اللجنة المتضمنة ترشيح مراجع الحسابات الذي سيقوم بمراجعة حسابات الشركة للعام المالي ٢٠١٦م، وفحص القوائم المالية الربعية للربع الثاني والثالث والرابع من العام ٢٠١٦م، وفحص القوائم المالية للربع الأول من العام ٢٠١٧م.

وأوضح بأن الشركة لم تتلق سوى عرضا وحيدا كان على النحو التالي:

م	اسم المكتب	الأتعاب المطلوبة (ريال)
١	شركة كي بي أم جي الفوزان وشركاه	٥،٢٥٠،٠٠٠

وأوضح أن المجلس، وبناء على ترشيح لجنة المراجعة، يوصي بتعيين المحاسب القانوني / شركة كي بي أم جي الفوزان وشركاه؛ وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية والبيانات الربع سنوية والميزانية العمومية للسنة الحالية ٢٠١٦م ، بأتعاب قدرها (٥،٢٥٠،٠٠٠) خمسة ملايين ومائتان وخمسون ألف ريال.

سابعاً: طلب رئيس الجمعية من المساهمين الإدلاء بأصواتهم على بنود جدول الأعمال في بطاقات التصويت التي وزعت عليهم، ثم قام جامعو الأصوات بجمع البطاقات وفرزها بإشراف مندوب وزارة التجارة والصناعة، وأعضاء لجنة فرز الأصوات.

وفي ضوء نتائج التصويت المشار إليها أصدرت الجمعية القرارات الآتية:

البند	جدول الأعمال	الأصوات		
		موافق	غير موافق	ممتنع
الأول	الموافقة على تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م	٣،٤٤٥،٥٠٣،٥١٥	٠	٢٩١،٤٢٩
		%٩٩,٩٩	%٠	%٠,٠١

الثاني	الموافقة على تقرير مراجع حسابات الشركة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٥/١٢/٣١م .	٣،١٥٦،٨٧٣،٠٩٥	٠	٢٨٨،٩٢١،٨٤٩.
		%٩١,٦٢	%٠	%٨,٣٨
الثالث	الموافقة على القوائم المالية للشركة كما في ٢٠١٥/١٢/٣١م	٣،١٥٦،٨٧٣،٠٩٥	٠	٢٨٨،٩٢١،٨٤٩
		%٩١,٦٢	%٠	%٨,٣٨
الرابع	الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن طريقة توزيع الأرباح الصافية عن السنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م ، بما في ذلك صرف أرباح نقدية بواقع (٧٠ هللة) للسهم الواحد بما يعادل (٧%) من رأس المال، للأهالي ومن في حكمهم، على أن تكون أحقية الأرباح للمساهمين المالكين لأسهم الشركة في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية، وستصرف الأرباح خلال شهر من تاريخ انعقاد الجمعية.	٣،٤٤٥،٥٠٣،٥١٥	٠	٢٩١،٤٢٩
		%٩٩,٩٩	%٠	%٠,٠١

البند	جدول الأعمال	الأصوات		
		موافق	غير موافق	ممتنع
الخامس	إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٥/١٢/٣١م	٣،٤٤٥،٥٠٣،٥١٥	٠	٢٩١،٤٢٩
		%٩٩,٩٩	%٠	%٠,٠١
السادس	الموافقة على تعيين مراجع حسابات الشركة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية والبيانات الربع سنوية والميزانية العمومية للسنة الحالية ٢٠١٦م وتحديد أتعابه.			
	شركة كي بي أم جي الفوزان وشركاه بأتعاب (٥،٢٥٠،٠٠٠) ريال.	٣،٤٤٥،٥٠٣،٥١٥		
		%٩٩,٩٩		
السابع	الموافقة على صرف مبلغ (٩٣٢،٠٠٠) ريال كمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي ٢٠١٥م.	٣،٤٤٥،٥٠٣،٥١٥	٠	٢٩١،٤٢٩
		%٩٩,٩٩	%٠	%٠,٠١

وقد انتهى الاجتماع الساعة (٨:٠٠) مساءً، وقدم رئيس الجمعية باسمه وباسم أعضاء مجلس إدارة ومنسوبي الشركة خالص الشكر والتقدير لجميع الحاضرين لمشاركتهم الفعالة بهذا الاجتماع.

والله الموفق ..

سكرتير الجمعية

جمعان بن علي الزهراني

رئيس الجمعية

١٤٣٧/٧/٢٦

الدكتور صالح بن حسين العواجي